

المراجعة الاستراتيجية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية: دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية: قطاع المصارف

أحمد، طه التاي علي، و الأمين، الشريف الحسين عوض. (٢٠٢١). المراجعة
الاستراتيجية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية: دراسة ميدانية على عينة
من الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية: قطاع المصارف (رسالة
ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1205097>



إعداد

سليمان الجبرين

أولاً: تقييم ملائمة الأساليب للتحليل

تُظهر الدراسة، في فصلها الثالث المعنون بـ "الدراسة الميدانية"، أن الباحث قد اعتمد مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تبدو منسجمة بدرجة كبيرة مع طبيعة البيانات التي جرى جمعها، ومع طبيعة الأسئلة البحثية التي تسعى إلى قياس أثر المراجعة الاستراتيجية على ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. وتُعدّ مسألة ملائمة الأساليب للتحليل أحد أهم عناصر تقييم جودة البحث؛ إذ لا يكفي أن يمتلك الباحث أداة جيدة وبيانات مناسبة، بل ينبغي أيضاً أن تكون الأساليب المستخدمة في تحليل تلك البيانات قادرة فعلياً على استخراج دلالاتها بطريقة علمية دقيقة ومقنعة.

أولاً: تقييم ملائمة الأساليب للتحليل

عند مراجعة الدراسة، يتضح أن الباحث اعتمد على مزيج من التحليل الوصفي والتحليل الاستدلالي، إلى جانب تطبيق اختبارات الصدق والثبات، وهي جميعها تتوافق مع طبيعة البيانات التي تم جمعها بواسطة أداة الاستبانة، وتبدأ ملائمة الأساليب بالقراءة الدقيقة لطبيعة المتغيرات، والتي تمثلت في متغير مستقل هو المراجعة الاستراتيجية بأبعادها الثلاثة (التخطيط الاستراتيجي، أداء العمليات، الالتزام بالحوكمة)، ومتغير تابع هو ترشيد القرارات الاستثمارية. هذه المتغيرات بطبيعتها كمية، ومقاسة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، مما يجعل اختيار التحليل الإحصائي الوصفي وتحليل الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي طريقة مناسبة للغاية.

أولاً: تقييم ملائمة الأساليب للتحليل

من الأمثلة الواضحة على ملائمة الأساليب للتحليل أن الباحث قد بدأ بتحليل البيانات الشخصية للعينة (التخصص العلمي، المؤهل، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)، باستخدام التكرارات والنسب المئوية. وهذا الأسلوب يعدّ الأمثل في معالجة هذا النوع من البيانات، باعتبارها بيانات تصنيفية Nominal / Ordinal لا يمكن التعامل معها باستخدام المتوسطات أو

الأساليب المتقدمة.

وقد جاءت الجداول المعروضة، مثل جدول (٤/٢/٣) المتعلق بالتخصص العلمي، وجدول (٥/٢/٣) الخاص بالمؤهل العلمي، لتوضح بجلاء أن الباحث يمتلك قدرة على اختيار الأسلوب المناسب لطبيعة المتغير؛ فهي جداول تعكس التنوع المهني والأكاديمي لأفراد العينة، وتوفر صورة متكاملة عن مجمل خصائص العينة، بما يساعد لاحقاً على تفسير طبيعة استجاباتهم.

أولاً: تقييم ملائمة الأساليب للتحليل

وتُعد ملائمة الأساليب المستخدمة أكثر وضوحاً في تعامل الباحث مع بيانات عبارات الدراسة الأساسية. فقد تضمنت الاستبانة ٣٨ عبارة موزعة على محورين رئيسيين، وتناول الباحث تحليلها باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وهو الاختيار الأمثل لبيانات مقياس ليكرت.

وقد أوضح الباحث في القسم الخاص بمقياس الدراسة أن الوسط الفرضي للمقياس هو (٣)، باعتبار أن التدرج من ١ إلى ٥ يعطي درجة متوسطة قدرها ٣، ولذلك اعتبر أن أي متوسط يتجاوز هذا الحد يمثل درجة موافقة إيجابية من قبل أفراد العينة، بينما يمثل المتوسط الأقل درجة موافقة منخفضة أو عدم موافقة.

أولاً: تقييم ملائمة الأساليب للتحليل

ويظهر التزام الباحث بمبدأ الملاءمة التحليلية في الطريقة التي أعدّها جدول التوزيع التكراري لعبارات كل بعد. ففي البعد الخاص بالتخطيط الاستراتيجي، مثلاً، عرض الباحث جداول تحتوي على نسب دقيقة للموافقين والمحايدين وغير الموافقين، ثم قدّم تفسيراً لهذه النسب بما ينسجم مع التحليل الإحصائي.

ولأن طبيعة الهدف من هذا الجزء هو معرفة درجة تطبيق المراجعة الاستراتيجية، فاختيار التكرارات – جنباً إلى جنب مع المتوسطات – كان مناسباً، لأنه يعكس ليس فقط المتوسط العام، وإنما أيضاً مدى تشتت الإجابات بين الفئات المختلفة، وهذا يعزز من دقة التحليل.

أولاً: تقييم ملائمة الأساليب للتحليل

وتبرز ملائمة الأساليب أيضاً في الطريقة التي تعامل بها الباحث مع اختبار الصدق والثبات لأداة الاستبانة. فقد استخدم معامل ألفا كرونباخ لقياس الاتساق الداخلي لعبارات كل محور. وتُعدّ هذه الخطوة من أهم ما يمكن تقييمه في هذا الإطار، لأنها لا تقتصر على الإجراء الإحصائي فقط، بل تعكس فهماً منهجياً لطبيعة الأدوات الكمية.

وجاءت قيمة ألفا كرونباخ مرتفعة جداً لجميع الأبعاد، حيث بلغت ٠,٨٧٩ للبعد الأول، و٠,٨٥٧ للبعد الثاني، و٠,٧٥٤ للبعد الثالث، بينما بلغت النسبة لجميع المحاور مجتمعة ٠,٩٣٢. وهذا يشير إلى مستوى ثبات عالٍ جداً، مما يدل على أن الاستبانة قادرة على قياس المفهوم نفسه عبر العبارات المختلفة.

وتُعدّ هذه الأساليب مثالية لقياس ثبات البيانات، لأنها تتناسب تحديداً مع العبارات المقيسة بمقياس ليكرت، ولا يمكن الاعتماد على أدوات أخرى مثل معامل التجزئة النصفية أو إعادة الاختبار، لأنها أقل ملائمة لطبيعة العينة.

أولاً: تقييم ملائمة الأساليب للتحليل

ويمتد تقييم الملاءمة ليشمل أيضاً الأساليب الاستدلالية التي استخدمها الباحث. ولأن الدراسة تهدف إلى قياس أثر المراجعة الاستراتيجية على القرارات الاستثمارية، فقد كان اختيار الانحدار الخطي البسيط أمراً منطقياً ومتسقاً مع طبيعة الفرضيات المطروحة. إذ إن الفرضيات التي صاغها الباحث كما يتضح في عرضها تنطلق من تأثير بُعد معين من المراجعة الاستراتيجية على متغير تابع هو القرارات الاستثمارية.

و لا يمكن استخدام أساليب مثل تحليل التباين ANOVA أو اختبار T-Test لأنها لا تحقق هدف اختبار العلاقة السببية أو الارتباطية بين المتغيرين. كما أن استخدام الانحدار الخطي المتعدد كان ممكناً، لكنه غير ضروري في ظل رغبة الباحث في اختبار تأثير كل بعد بشكل منفرد، وليس تأثير الأبعاد مجتمعة.

أولاً: تقييم ملائمة الأساليب للتحليل

ومن المؤشرات الإضافية على ملائمة الأساليب المستخدمة أن الباحث وضّح صراحة أن استخدامه للانحدار الخطي جاء بهدف "معرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع"، وهو ما ينسجم تماماً مع طبيعة الأسلوب.

كما أن البيانات نفسها تسمح بتطبيق هذا النوع من التحليل، لأن حجم العينة (٨٠ مفردة) يعدّ كافياً وفقاً للمعايير الإحصائية لتطبيق الانحدار في الدراسات الاجتماعية، فإن البيانات الكمية التي جرى الحصول عليها من مقياس ليكرت يمكن استخدامها في التحليل الاستدلالي باعتبارها بيانات فترية، وهذا ما يجعل الملاءمة شديدة الوضوح بين الأسلوب المستخدم وطبيعة البيانات.

أولاً: تقييم ملائمة الأساليب للتحليل

كذلك يُلاحظ أن الباحث لم يفرط في استخدام أساليب إحصائية غير ضرورية لا تخدم هدف الدراسة، بل اقتصر على الأساليب التي لها قيمة مباشرة، وهذا ما يعد علامة نضج منهجي، فالبعض قد يلجأ إلى إدخال أساليب إحصائية متقدمة فقط لإظهار التنوع، بينما الباحث هنا التزم بأساليب ملائمة فقط، مثل المتوسطات، التكرارات، الثبات والصدق، والانحدار الخطي.

وتظهر هذه الملاءمة أيضاً في تجنب استخدام أساليب غير مناسبة لطبيعة البيانات مثل تحليل المكونات الرئيسية PCA أو التحليل العاملي، لأن أهداف الدراسة ليست معنية باستخلاص أبعاد جديدة أو نمذجة التركيب البنائي، بل هي معنية بقياس أثر مباشر، وهو ما تحقق بالأساليب المستخدمة.

أولاً: تقييم ملائمة الأساليب للتحليل

وتعكس الملاءمة أيضاً موافقة بين محتوى الاستبانة والطرق الإحصائية. فعلى سبيل المثال، تضمن البعد الأول (التخطيط الاستراتيجي) عبارات تتعلق بتوفير الخبراء، ووضع خطط استراتيجية بديلة، وتحديد الانحرافات.

وهذه العبارات بطبيعتها تقيس مدى التطبيق، وبالتالي فإن تحليلها باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري يوفر صورة دقيقة عن المستوى الذي تدركه العينة. وتظهر الملاءمة بوضوح هنا؛ إذ إن الباحث لم يستخدم اختبارات مقارنة بين المجموعات، لأنها ليست ضرورية في تفسير هذه العبارات.

ثانياً: تقييم وضوح الخطوات

يتضح عند تحليل الفصل الثالث من الدراسة، أن الباحث قد قدّم خطوات تنفيذ البحث وتحليل بياناته بطريقة منظمة، متسلسلة، وواضحة، بحيث يستطيع القارئ تتبّع الإجراءات بدءاً من تحديد مجتمع الدراسة، مروراً بطريقة اختيار العينة وأداة القياس، وانتهاءً بالأساليب الإحصائية وتفسير نتائج الاختبارات. وتُعدّ درجة وضوح الخطوات أحد أهم المؤشرات على قوة البناء المنهجي للدراسة، لأنها تكشف عن قدرة الباحث على عرض الإجراءات بطريقة شفافة ودقيقة دون ترك فجوات في التسلسل العلمي للبحث. ويبدأ وضوح الخطوات في الدراسة من الطريقة التي صاغ بها الباحث المبحث الخاص بإجراءات الدراسة الميدانية، إذ أدرج الباحث العناصر الرئيسية ضمن تسلسل منطقي يبدأ بـ مجتمع وعينة الدراسة، ثم وصف أداة الدراسة، ثم مقياس الدراسة، وبعدها الأسلوب الإحصائي المستخدم، وأخيراً اختبار الثبات والصدق.

ويعكس هذا التقسيم وضوحاً تنظيمياً يجعل القارئ يتوقع ما سيأتي لاحقاً، مما يسهل تتبّع حركة التحليل خطوة بخطوة. ولم يعتمد الباحث على عرض وصف عام، بل قدّم تفاصيل كمية دقيقة، مثل عدد الاستبانات الموزعة والمعاداة ونسب الاسترجاع، فجاء جدول (١/٢/٣) ليس فقط لتوثيق هذه الأرقام، بل ليمثل أيضاً جزءاً من الوضوح الإجرائي الذي التزم به الباحث.

ثانياً: تقييم وضوح الخطوات

وفيما يتعلق بخطوات جمع البيانات وتحضيرها للتحليل، فإن الباحث أوضح بشكل جلي أن الأداة الرئيسة هي الاستبانة، وبيّن مكوناتها وقسمها الأول المتعلق بالبيانات الشخصية، والثاني المتعلق بعبارات الدراسة الأساسية، ويبرز وضوح الخطوات في الطريقة التي فصل بها الباحث مكونات الأداة، مثل تحديد التخصص العلمي، المؤهل، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة. وقد تبع ذلك عرض جداول ورسوم بيانية توضّح نتائج هذه المتغيرات، مما يزيد من قدرة القارئ على متابعة التحليل دون الحاجة إلى الرجوع إلى مصادر خارجية. وفي هذا السياق، يمكن القول إن الباحث لم يكتفِ بذكر عنصر “البيانات الشخصية”، بل دعمه بجداول رقمية وشروحات نصية، وهو ما يعزز من وضوح وشفافية العرض.

ثانياً: تقييم وضوح الخطوات

كما يظهر وضوح الخطوات في الطريقة التي وثّق بها الباحث مقياس الدراسة، إذ خصّص جزءاً مستقلاً لشرح مقياس ليكرت الخماسي، وحدد فيه بدقة الأوزان الرقمية لكل درجة من درجات الموافقة. وقُدّم جدولاً يوضح الدلالات الإحصائية لكل وزن، إضافة إلى ذكر الوسط الفرضي للمقياس (٣)، وتوضيح كيفية الحكم على العبارات بناء عليه.

هذا التفصيل يساعد القارئ على فهم الأساس الذي بُنيت عليه عمليات التحليل اللاحقة، ويكشف عن فهم الباحث لضرورة تقديم شرح كامل لأداة القياس قبل الانتقال إلى التحليل الإحصائي..

ثانياً: تقييم وضوح الخطوات

أما فيما يتعلق بخطوات التحليل الإحصائي، فإن الدراسة جاءت بدرجة واضحة من الترتيب المنهجي. فقد خصص الباحث جزءاً مستقلاً بعنوان “الأسلوب الإحصائي المستخدم”، وذكر فيه أنه استخدم برنامج SPSS، وأن التحليلات شملت التكرارات والنسب، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، والانحدار الخطي البسيط.

ويعتبر هذا الإعلان المباشر عن الأساليب خطوة تعكس الشفافية البحثية، لأنها تُعدّ بمثابة “خريطة تحليلية” للقارئ، توضح ما سيتبعه الباحث في بقية أجزاء الفصل. وعندما انتقل الباحث إلى تحليل البيانات الأساسية، اتّبع ذات الخطوات التي أعلن عنها، مما يعكس التزاماً واضحاً بخطته الإحصائية ومنهجية بناءة لا تتعارض مع ما ذكر في بداية المبحث.

ثانياً: تقييم وضوح الخطوات

كما تجلى وضوح الخطوات في جزء اختبار الثبات والصدق، حيث قدّم الباحث جدولاً شاملاً لقيم معامل ألفا كرونباخ لكل محور، ثم فسّر هذه القيم، وبيّن ماذا تعني بالنسبة لملاءمة الاستبانة للقياس، هذا العرض لا يكفي بإظهار الأرقام، بل يشرح معناها ودلالاتها الإحصائية، مما يتيح للقارئ متابعة التحليل دون الحاجة إلى معرفة مسبقة متقدمة في علم الإحصاء. ويظهر وضوح الخطوات عندما يذكر الباحث أن قيمة الثبات لجميع المحاور بلغت (٠,٩٣٢)، ويعقب ذلك بتفسير مباشر: “مما يدل على أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة تحت ظروف مماثلة”. هذا الربط بين القيمة الإحصائية والوصف العملي يبرهن على أسلوب عرض منهجي واضح يراعي القارئ غير المتخصص أيضاً.

ثانياً: تقييم وضوح الخطوات

وتمتد درجة الوضوح أيضاً إلى الطريقة التي حلّل بها الباحث نتائج كل محور من محاور الدراسة. ففي عرض البعد الأول (التخطيط الاستراتيجي)، قسّم الباحث العبارات، وقدم لكل عبارة نسب الموافقة والمحايدة وغير الموافقة، ثم تبع ذلك بتحليل نصي يشرح دلالات هذه الأرقام. وتظهر درجة الوضوح في أنه لم يترك الأرقام دون تفسير، بل قدم لكل مجموعة من النتائج تفسيراً يعكس فهمه للبيانات. وتكرر هذا النهج في البعد الثاني (أداء العمليات)، حيث اتّبع ذات الأسلوب المنظم، مما يسهّل على القارئ مقارنة الاتجاهات بين الأبعاد المختلفة.

ومن جهة أخرى، فإن خطوات عرض البيانات الشخصية وتفسيرها جاءت بمنتهى الشفافية. فقد أوضح الباحث أن تخصّص المحاسبة شكل نسبة ٣٠% من العينة، وأن معظم أفراد العينة يحملون درجة البكالوريوس بنسبة ٦٠%، وأن غالبية المشاركين لديهم خبرة بين ١٠ و ١٥ سنة. هذه الخطوات لم تُعرض بشكل رقمي فقط، بل تبعها نص يفسّر أهمية هذه النتائج بالنسبة للدراسة، مثل قوله: “يتضح من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة من المحاسبين، مما يدل على التخصصية...”. وهذا النموذج من الربط بين الأرقام والدلالات يعكس وضوحاً كبيراً في الخطوات التفسيرية للباحث..

ثانياً: تقييم وضوح الخطوات

ويُلاحظ أيضاً أن الباحث التزم في جميع أجزاء التفسير بمنهجية ثابتة: عرض الجدول ثم شرح وتحليل مفصل، مما يمنح الدراسة درجة عالية من الاتساق والتنظيم. ولم تكن هناك فجوات بين الجدول والتحليل النصي، بل جاءت التفسيرات مباشرة، ومرتبطة بالأرقام الواردة في الجداول.

وفي مرحلة اختبار الفرضيات، يظهر وضوح الخطوات في الطريقة التي أعلن فيها الباحث عن استخدامه للانحدار الخطي البسيط، ثم ربط ذلك بهدف الدراسة، وهو “معرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع”. ورغم أن التفاصيل الإحصائية التفصيلية للانحدار لم تُعرض في النصوص المتاحة، إلا أن الإعلان عن الأسلوب ثم استخدامه وفق منهجية واضحة يمثل اتساقاً في عرض الخطوات.

كما أن الباحث لم يترك أي خطوة غير مبررة. فعندما استخدم الوسط الفرضي، قدّم شرحاً لكيفية حسابه (مجموع قيم الدرجات الخمس / عددها = ٣)، ثم أوضح سبب اعتماده كأساس للمقارنة، وهذا يُعد مثلاً نموذجياً للوضوح الإجرائي. كذلك عندما قدم جدول